ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Resea. Ali Hussein Gharkan

University of Wasit / College of Education for Human Sciences

Prof. Dr. Tech Tabar Firozgai Hussein

Prof. Dr.Mahdi Nasseri

Qom State University / College of Arts

Email:
agarkan@uowasit.edu.iq
h.taktabar@yahoo.com
M.Naseri@qom.ac.ir

Keywords:

the addressee, Mabard, the science of the addressee, the acceptability of the grammatical structure, delusion

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 15.DEC.2023

Accepted 12.JAN.2024

Published 10.FEB.2024

The effect of the addressee's situation on grammatical analysis in Al-Muqtasib Al-Malbarad's book, a study of its pragmatic dimensions

A B S T R A C T

The state of the addressee is one of the important factors in understanding and analyzing linguistic texts, especially in the field of grammatical analysis. It reflects the interaction of the speaker with the audience or recipient, and greatly affects the construction of sentences and grammatical structures and their interpretation. It highlights the importance of this research in shedding light on the analysis of the impact of the addressee's situation in the grammatical analysis of the book Al-Muqtasib Al-Mubarrad, in light of the pragmatic view. Completing research on "the effect of the addressee's case" In the grammatical analysis in the book Al-Muqtasib by Al-Mubarrad, a study of its pragmatic dimensions, it is necessary and important in understanding and analyzing language and grammar. The state of the addressee has a major impact on how we understand and analyze linguistic contexts and grammatical structures. This research will focus on understanding how pragmatic factors, such as social and cultural relations and the communicative context, influence the grammatical analysis of Al-Muqtasib Al-Malbarad's book. Texts and grammatical examples will be studied and analyzed taking into account the situation of the addressee and their role in directing the linguistic structure and its interpretation. The grammatical changes and shifts that occur based on the addressee situation and its communicative significance will be noted.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol54.Iss1.3815

أثر حالة المُخاطب في التحليل النحويّ في كتاب المقتضب للمبرد، دراسة بأبعاده التداوليّة

الباحث علي حسين غركان السويطي أ.م.د تك تبار فيروزجائي حسين أ.م.د مهديّ ناصري

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانيّة جامعة قم الحكومية / كلية الآداب

المُلخص:

تُعد حالة المخاطب من العوامل المهمة في فهم وتحليل النصوص اللّغويّة، ولاسيما في مجال التحليل النحوي. فهي تعكس تفاعل المُتكلم مع الجمهور أو المتلقي، ويؤثر بشكل كبير على بناء الجمل والتراكيب النحويّة وتفسيرها، وتبرز أهميّة هذا البحث في تسليط الضوء على تحليل أثر حالة المخاطب في التحليل النحويّ لكتاب المقتضب للمبرد، في ضوء النظر التداوليّ إن إنجاز بحث حول "**أثر حالة المُخاطب في التحليل النحويّ في كتاب المقتضب للمبرد، دراسة بأبعاده التداوليّة**" ضروري ومهم في فهم وتحليل اللّغة والنحو. فحالة المخاطب لها تأثير كبير في كيفية فهمنا وتحليلنا للسياقات اللغويّة والتراكيب النحويّة، فسيركز هذا البحث على فهم كيفية تأثير عوامل التداول، مثل العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياق التواصليّ، في التحليل النحويّ لكتاب المقتضب للمبرد، إذ ستتم دراسة النصوص والأمثلة النحويّة، وتحليلها بمُراعاة حالة المُخاطب ودورها في توجيه البناء اللّغويّ وتفسيره. وستتم مُلاحظة التغييرات والتحولات النحويّة التي تحدث بناءً على حالة المُخاطب ودلالتها الاتصالية.

الكلمات المفتاحية: المُخاطب ، المبرد ، علم المُخاطب ، مقبولية التركيب النحويّ ، التوهم.

المُقدِّمَة:

يسعى هذا البحثُ إلى الكشف عن أهم المحددات اللغويّة والاستعمالية الدلالية لحالة المُخاطب في كتاب المقتضب للمبرد، وبيان أثرها التداوليّ التواصليّ؛ وذلك لما يُمثله المُخاطب من ركن أساس في العمليات التواصلية الخطابيّة، التي بدورها تكون الحلقة اللّغويّة، إذ إنّ الخطاب يُنتج عن طريق قيام المُتكلم بإنشاء مجموعة من التراكيب، تنتقل من حالة القائل إلى حالة وموقف المتلقي(المُخاطب)، ولهذا رصد علماؤنا الأوائل، وعلى رأسهم المبرد الجانب الاستعمالي للتراكيب النحويّة، فشكل المُخاطب عندهم معياراً لغوياً يكشفون فيه عن التراكيب النحويّة، وبيان مقبوليتها، وإفادتها، وسلامة عناصرها.

يقوم الخطاب على مجموعة من العناصر المسؤولة عن تحديد أركان العمليات الخطابيّة وأحوالها، وهذه العناصر تعمل على تشكيل التواصل الخطابيّ وهي: المُتكلم الذي يُمثل المنشئ والباعث لفكرة الخطاب والمؤثر في الآخرين،(الشناوي، ٢٠٢١،١: ٢٦)، والمُخاطب الذي يُعد سبباً في عقد الخطاب وركناً مهماً في تكوينه، وبين السهيليّ(ت٥٨١هـ) أهمية المُخاطب بقوله: "كان المُخاطب مشاركاً للمُتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدأه من المُتكلم ومنتهاه عند المُخاطب، ولولا المُخاطب ما كان كلام المُتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللّفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون" (السهيليّ، ١٩٩٢: ١٧٢).

لم يكن المُخاطب وما يحمله من دلالات تعبيريّة، ولغويّة ببعيد عن الدرس النحويّ العربيّ، الذي يُركز على العلاقات الخطابيّة في تفسيرهِ للتراكيب، فالمُتأمل في الفكر النحويّ القديم لا سيما عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، وعبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١هـ)، يتلمس بوضوح ما يُعبر به عن المُخاطب من عناصر لغويّة،

تتجسد بوضوح في المنهج التحليليّ، والنظر إلى روابط الكلمات وعلاقاتها(أبو وموسى ، ١٩٨٧: ٧٣)، فضلاً عن ارتباط المُخاطب في بناء القواعد وتصنيفها(الخفاجي ، ٦١)، ولهذا "أوّلت التداوليات الحديثة المُخاطب (المُتلقي المُشارك في عملية التخاطب) اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، ولم يكن هذا الأمر غائياً عن أنظار النحاة الأوائل"(آل صوينت، ، ٢٠٠٩، ٦٧)، ولهذا كان من أهم الوظائف التي يسعى النحو العربيّ إلى تقديمها، هو إفادة المُخاطب في ضوء حصوله على المعاني المُتحصلة من تعدد التراكيب، وعلاقاتها وما تحمله من رسائل تبليغيه (صحراويّ، ٢٠٠٥: ١٧٤).

وقد نتلمس العلاقة التي تربط بين أطراف الخطاب في النحو العربيّ وعناصره، هي من أجل الحصول على الفائدة الخطابية، إذ يقول السيوطيّ (ت٩١١هـ): " وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعانيّ، وقد تكون مُخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المُخاطب غرض المُتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة"(السيوطي، ١٩٨٧، ١٧٢– ١٧٣)، إنّ الفائدة التي يتحصل عليها المُخاطب، هي في ضوء استعمال المتكلم لعدد متفاوت من التراكيب،(الشهري، ٢٠٠٤، ٦) ، فيسعى القائل إلى تحقيق المقاصد الخطابية في ضوء اختياره الرسائل التواصلية التي تعمل على إتمام الإفادة(حمادي، إسماعيل، وداود، طارش، ٢٠٢٢م: ٧٠– ٧١).

يُمثل عنصر المُخاطب أحد أهم أركان استقامة الكلام عند المبرّد، وإنّ التراكيب النحويّة تعمل على تحقيق الفائدة للمُخاطب، إذ يقول: "(هَذَا بَاب الْفَاعِل) وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت / وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، إِذا قلت: قَامَ زيد، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِم زيدٌ"(المبرد، ١٩٩٤: ١٤٦/١)، وهذا يعني بأن فائدة المُخاطب عند المبرّد تُمثل معياراً في سلامة التراكيب النحويّة، على اختلاف تصنيفات الجملة وأنماطها(يُنظر: الماضي، سامي، ٢٠٠٦: ٣٢)، ولهذا ترتبط الإفادة باللّغة، وما تحمله من وسائل تبليغيه، يقول الدكتور نهاد الموسى: "فمما لا ريب فيه أن النظام اللغويّ خُلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع؛ فهو آلة التبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة"(لموسى، ١٩٨٠،٨٧).

ونظراً لاهتمام المبرد بالمُخاطب (السامع) نجده في كثير من المواضع، يمنع التراكيب ويردها لما تحمله من لبس على (علم السامع)، ومن قبيل ذلك يقول: "وَتقول: مَا أحسن زيداً، ورجلا مَعَه، وَلَوْلَا قَوْلك (مَعَه) لم يكن للْكَلَام معنى. وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: مَا أحسنَ رجلا. فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُفِيد بِهِ السَّامع شَيْئا؛ لِأَنَّهُ لَا يُستنكرُ أَن يكون فِي النَّاس من هُوَ كَذَا كثيرا"(المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ١٨٦)، والمبرد هنا يجعل (الإفادة) عند المُخاطب، عنصراً مهمة في مقبولية التراكيب من عدمها، إذ يسعى علماء العربيّة الأوائل في تبيان العناصر الأساسية التي تكون الأداء الفعليّ للرسالة اللغويّة، وعلى رأسها المُتكلم والمُخاطب، وحصول الفائدة، وعدم التباس الكلام في التراكيب فـ "الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"(الجرجاني، عبد القاهر، ٢٠٠١: ١٤)، فإن خلى الكلام من الفائدة، والتبست معانيه وبنائه، صار مجموعة من الألفاظ التي لا فائدة في نظمها(يُنظر: حسين،٢٠٠٦، ١٣)، وقد أشار إلى ذلك ابن جني(ت٣٩٢هـ) بقوله: "إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا يُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من الجمل ومدارج القول"(ابن جني، ١٩٥٢: ٢/ ٣٢١)، ولم يكن هذا الأمر بعيداً عن فكر المبرد النحويّ، فقد أرسى الكثير من تحليلاته النحويّة، على وفق ما درج عليه التواصل اللسانيّ، الذي يرمي إلى تحقيق الفائدة في الكلام، ومن قبيل ذلك قوله: "وَإِذا قلت: زيد يَوْم الْجُمُعَة فَلَا معنى لهَذَا؛ لِأَن يَوْم الْجُمُعَة لَا يَخْلُو زيد، وَلَا غَيره مِنْهُ وَلَا حَيّ وَلَا ميت، فَلَمَّا لم تكن فِيهِ فَائِدَة قَالَ: النحويون لَا تكون ظروف الزَّمَان للجثث"(المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ١٧٢)، فالفائدة الخطابيّة التي يقصدها المبرد هنا، ليس فقط بناء التركيب النحويّ وفق القواعد، وإنما بيان فائدتها وتحقيقها القصد اللغويّ في نظمها دون أن يكون هنالك اختلال في المعنى.

إنّ النصّ الخطابيّ يقوم على مجموعة من الأسس التي تعمل على صناعة الخطاب من جهة، وتفسيره وبيان عناصره من جهة أخرى، وفي مقدمة هذه العناصر المُتكلم، وما يرسله من مقاصد، التي تُعد المّحرك لعمليات التواصل، فضلاً عن ذلك، يشارك المُخاطب مع المُتكلم في تأطير الخطاب وأحواله ولهذا في ضوء ذلك، تكون اللّغة الخطابيّة ذات مسالك اجتماعيّة (حسان، ١٧١،٢٠٠٠، والخزاعي،٢٠٢١، ١٤٢).

لقد كانت للغة أهمية كبيرة عند المبرد، وفائدة اللّغة: هي معرفة التواصل، الذي يجري بين الناس، والاطلاع على المقاصد اللغويّة التي تحملها، ولهذا كان المُتلقي للغة نقطة الارتكاز، التي أُعتمد عليها في تفسير صحة وطبيعة التركيب، ومن قبيل ذلك قوله: "فَإِن قلت: هَل يجوز عندي عشرو رجل؟ فَإِن ذَلِك غير جَائِز؛ لِأَن الْإِضَافَة تكون على جِهَة الملك إِذا قلت: عشرو زيد، فَلَو أدخلت التَّمْيِيز على هَذَا الْمُضَاف لالتبس على السَّامع قصدك إِلَى تَعْرِيف النَّوْع بتعرفك إِيَّاه صَاحب الْعشْرين"(المبرد، ١٩٩٤ ٣ / ٣٣)، إن الوظائف النحويّة محكومة بالشروط الدلالية التي تعمل على التفريق بين وظيفة وأخرى(حماس، ٢٠٠٠، ١٢٥)، وأن عدم جواز صحة التراكيب النحويّة عند المبرد، مرتبطة ارتباطا كلياً بما يتحصل عليه السامع منها، ولهذا ردّ المبرد هذا النوع من التركيب لعدم وضوح معانيها ومقاصدها للسامع، فكانت الكثير من الأنماط اللغويّة عند المبرد تركز على (علم السامع)،(يُمثل علم السامع معياراً أو دليلاً يُبين مواطن اختلاف الكلام، وخروج اللّغة عن مدلولها القواعديّ النحويّ البارز إلى معاني مختلفة، (الخفاجيّ،٤٥،٢٠٠٨)، في تحديد التركيب وبيان تقويمه، يقول: "فَأَما قَوْلك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، وَنَحْو ذَلِك فَإِن لَفظه لفظ الْخَبَر، وَمَعْنَاهُ الطّلب، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لعلم السَّامع، أَنَّك لَا تخبر عَن الله عز وَجل، وَإِنَّمَا تسأله كَمَا أَن قَوْلك: علم الله لأقومنّ، إِنَّمَا لَفظه لفظ رزق الله، وَمَعْنَاهُ الْقسم؛ لِأَنَّك فِي قَوْلك علم مستشهد"(المبرد، ١٩٩٤م: ٢/ ١٣٢)، إن من أهم مُحددات جودة اللّغة هي مراعاة "السياق التفاعلي" بين عناصر الخطاب وهو كلّ من القائل للغة والمخاطبين لها(يُنظر: الحباشة، صابر،٢٠١١م)، ولهذا يسعى المبرد إلى تأطير التراكيب النحوية، وأنماطها بمحددات لسانية استعمالية، تجعل من المخاطب محور صياغة التركيب.

لقد عمد المبرد في توجيه تعدد الدلالات الإعرابيّة، والتركيبيّة إلى علم المُخاطب، إذ يقول: "إِذا قَالَ لَك رجلٌ: جَاءَنِي عبدُ الله– فَإِن السُّؤَال إِذا كنتَ تعرفُ جمَاعَة كلهم عبد الله: من عبد الله؟ وَإِذا قَالَ: رَأَيْتُ عبدَ اللهِ؟ قُلت من عبد الله؟ وَإِن قَالَ: مَرَرْتُ بِعَبْد الله قُلتَ: من عبد الله؟ فَهَذَا سَبِيل كل اسْم علم مُستفهم عَنهُ أَن تحكيه كَمَا قَالَ المُخبر. وَلَو قلت فِي جَمِيع هَذَا: من عبد الله؟ كَانَ حسناً جيداً .وَإِنَّمَا حكيت ليعلم السَّامع أَنَّك تسأله عَن هَذَا الَّذِي ذُكر بِعَيْنِه، وَلم تبتدئ السؤال عَن آخر لَهُ مثلُ اسْمه. وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك لَو قلت: (وَمنْ) أَو (فَمنْ) لم يكن مَا بعدهمَا إِلَّا رفعاً؛ لِأَنَّك عطفت على كَلَامه، فاستغنيت عَن الْحِكَايَة؛ لِأَنّ الْعَطف لَا يكون مُبْتَدأ" (المبرد،١٩٩٤ ، ٢/ ٣٠٩)، يربط المبرد هنا بين إفادة المتلقي للكلام، وبين ما يريد المُتكلم إبلاغه، وإن من أهم عناصر إنتاج الخطاب اللغويّ هو أن يكون المتلقي حاضراً في فكر المتكلم، سواء أكان هذا الحضور بالتعيين أم بصورة ذهنية(الشهري، ٢٠٠٤، ٤٨) فالتركيب اللّغويّ الذي يصيغه المُتكلم يبقى مجرد مجموعة من الألفاظ لا فائدة منها، ما لم يقدم للمُخاطب فائدة أو معنى يحتاج إليه.

ومن عناية المبرد واهتمامه بالسامع كلامه عن عملية الإسناد – الجملة الاسمية– وهو أنّ المتكلم في نظمه للتراكيب وعلاقاتها، عليه التركيز على المُخاطب بوصفه المتلقي لهذه الجمل، إذ يقول: "فَأَمَّا الْمُبْتَدَأ فَلَا يكون إِلَّا معرفَة، أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات. أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: رجل قَائِم، أَو رجل ظريف، لم تُفد السَّامع شَيْئا؛ لِأَنّ هَذَا لَا يُستنكر أَن يكون مثله كثيراً، وَقد فسرنا هَذَا فِي بَاب (إِن) وَبَاب (كَانَ). وَلَو قلت: خير مِنْك جَاءَنِي، أَو صَاحب لزيد عِنْدِي جَازَ وَإِن كَانَا نكرتين، وَصَارَ فيهمَا فَائِدَة لتقريبك إِيَّاهُمَا من المعارف"(المبرد، ١٩٩٤، ٤/ ١٢٧)، جعل المبرد من إفادة المخاطب ضابطاً لغوياً وسياقياً يبني عليه المتكلم تراكيبه النحويّة.

وإن عناية علماؤنا بعناصر الإسناد وما يتوقف عليها من علاقات نحويّة ودلاليّة، فضلا عن ارتباطها بعناصر التواصل، لم يكن بعيداً عن فكرهم النحويّ، وهذا ما عبر عنه سيبويه (ت١٨٠هـ) في حديثه عن الجملة الاسمية قائلاً: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك"(سيبويه،١٩٨ ٨: ١/ ٢٣)، فالعلاقة التي تربط بين طرفي الجملة الاسمية، لا يمكن للمتكلم أن يستغني عن أحدهما دون الأخر، فكلاهما تتم به الفائدة للمُخاطب.

لم يكتف المبرد في بنائه النحويّ للجملة بالقواعد وعلاقة الألفاظ ببعضها، وإنما تعدى ذلك، إلى أن يكون البناء الصحيح للتراكيب على نسق الإفادة، ولهذا يقول: "فَمن الْمعرفَة الِاسْم الْخَاص، نَحْو: زيد وَعَمْرو؛ لِأَنَّك إِنَّمَا سميته بِهَذِهِ الْعَلامَة ليُعرف بهَا من غَيره، فَإِذا قلت: جَاءَنِي زيد عُلم أَنَّك لقِيت بِهِ وَاحِدًا مِمَّن كَانَ دَاخِلا فِي الْجِنْس ليبان من سَائِر ذَلِك الْجِنْس. فَإِن عرف السَّامع رجلَيْنِ أَو رجَالًا كل وَاحِد مِنْهُم يُقَال لَهُ زيد فصلت بَين بَعضهم وَبَعض بالنعت فَقلت: الطَّوِيل والقصير لتميز وَاحِد مِمَّن تعرفه فتعلمه أَنه الْمَقْصُود إِلَيْهِ مِنْهُم، فَإِن كَانَ هُنَاكَ طويلان أبنت أَحدهمَا من صَاحبه بِمَا لَا يُشَارِكهُ صَاحبه فِيهِ وَهَذَا نوع من التَّعْرِيف"(المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ٢٧٦)، فزيد أو عمر لا يمكن للمُتكلم أن يُخبر عن أحدهما دون أن يُحدد للمُخاطب، المقصود الذي لا يذهب التفكير إلى غيره من الأشخاص، ولهذا يقوم المُتكلم – في نظر المبرد– إلى تخصيص الكلام، أو تحديده بمُحددات تساعد المُتلقي على فهم المقصود بالتركيب والمعاني التي تضمها الألفاظ.

كذلك كان المبرد يُعطي التعليلات النحويّة بالجانب الاستعماليّ للغة، وهذا ما نجده عندما بين حكم الفاعل، والمفعول وجهة التبليغ عند المُخاطب، يقول: "أَنَّ الْمَرْفُوع هُوَ ذَلِك الْفَاعِل الَّذِي عهدته مَرْفُوعا وَحْدَه، وأَنَّ الْمَفْعُول الَّذِي لم تعهده مَرْفُوعا، وَكَذَلِكَ إذا قلت: لم يقم زيد، وَلم ينطبق عبد الله، وسيقوم أَخوك، فإن قَالَ قَائِل: إنما رفعت زيدا أَوّلا؛ لأَنَّه فاعِل، فإذا قلت: لم يقم فقد نفيت عَنهُ الفِعْل، فَكيف رفعته؟ قيل لَهُ: إن النَّفْي إِنَّما يكون على جِهَة مَا كَانَ مُوجبا، فإِنَّما أَعلمت السَّامع من الَّذِي نفيت عَنهُ أَن يكون فَاعِلا، فَكَذَلِك إذا قلت: لم يضْرب عبدُ الله زيدا عُلم بِهَذَا اللَّفْظ مَنْ ذكرنَا" (المبرد ، ١٩٩٤: ١/ ١٤٦).

لقد وَظَّفَ المبرد (علم المُخاطب) في الكثير من القضايا التي ترتبط ارتباطاً كلياً بعمليات التواصل بين أطراف الخطاب، ومن قبيل ذلك قوله: وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت وضربني زيد، ومررت بِي عبد الله، وَجَلَست وَجلسَ إِلَى أَخَوَاك، وَقمت وَقَامَ إِلَى قَوْمك، فهَذَا اللَّفْظ هُوَ الَّذِي يختاره البصريون وَهُوَ إِعْمَال الْفِعْل الآخر فِي اللَّفْظ ، وَأما فِي الْمَعْنى فقد يعلم السَّامع أَن الأول قد عمل كَمَا عمل الثَّانِي فَحذف لعلم الْمُخَاطب"(المبرد، ١٩٩٤: ٣/ ١١٢)، إن المبرد كان يُبني كلامه على قدرة المتلقيّ وفهمه للكلام، ولهذا أن القائل للنصّ في نظر المبرد يستعين "بعلم المخاطب"، فيعمل وفق هذه القرينة على حذف بعض عناصر الجملة، التي لا تؤثر في المعنى، الذي يعمل المرسل على إيصاله إلى المُخاطب، وإن "النصّ المرسل يحتوي على قرائن تساعد المخاطب، وتمكنه من كشف معناه وبيان ما حذف منه، وتفهم النحويين لهذه الظروف انعكس على توضيحهم لهذه القواعد، وتعليلهم لها بعلل لا تبتعد عن هذا الواقع والظروف المحيطة به"(الخفاجي، ٢٠٠٨: ٦٥)، ومن قبيل ذلك قول المبرد: "وَتقول في بَاب مِنْهُ آخر: مَا أَنْت إِلَّا سيرا، وَمَا أَنْت إِلَّا ضربا، وَكَذَلِكَ: زيد سيرا، وَزيد أبدا قيَاما وَإِنَّمَا جَازَ الْإِضْمَار؛ لِأَن الْخَاطِب يعلم أَن هَذَا / لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ، وَأَن الْمصدر إِنَّمَا يدل على فعله، فكأنك قلت: زيد يسير سيرا، وَمَا أَنْت إِلَّا تقوم قيَاما"(المبرد، ١٩٩٤، ٣/ ٢٢٩– ٢٣٠) ، فقد استغنى المبرد في هذه النصوص عند ذكر بعض أركان الجملة، اعتماداً على توفر القرائن المعبرة عن الحذف، وتساعد المُتلقي على فهم المعنى المقصود.

وفي بعض الأحيان يكون علم المخاطب سبباً في وضع التراكيب النحوية، واختلافها يقول المبرد: "وَجَائِز أَن تَقول: كنت أَخَاك، وَإِن كَانَ أَخَاهُ السَّاعَة، تُرِيدُ أَن تعلمه مَا كَانَ، وَلَا تخبر عَن وقته الَّذِي هُوَ فِيهِ، لعلم الْمُخَاطب ذَاك؛ وَلِأَن

لْقَائِل إِذا كَانَت الْأَخْبَار حَقًّا أَن يخبر عَنْهَا بِمَا أَرَادَ، وَيتْرك غَيره، فَمن ذَلِك قَول الله **{وَكَانَ الله غَفُورًا رحِيما}**(النساء: ٩٦)، **{وَكَانَ الله سميعا عليما}**(النساء: ١٤٨)، فَقَوْل النَّحْوِيين والمفسرين فِي هَذَا وَاحِد إِن مَعْنَاهُ وَالله أعلم أَنه خبرنَا بِمثل مَا يعرف من فَضله وَطوله وَرَحمته وغفرانه وَأَنه علام الغيوب قبل أَن نَكُون فَعلمنَا ذَلِك ودلنا عَلَيْهِ بِهَذَا وَغَيره" (المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ١١٩).

إن المُتكلم في فكر المبرد النحويّ مُلزم في تبين المقاصد اللغويّة، أو التعبيرية وعدم وضع المُخاطب في دائرة الإبهام، يقول: " فَإِذا قلت: جَاءَنِي هَذَا الرجل، لم يكن على مَعْهُود وَلَكِن مَعْنَاهُ، الَّذِي ترى فَإِنَّمَا هَذَا اسْم مُبْهَم يَقع على كل مَا أَوْمَأت إِلَيْهِ بقربك وَإِنَّمَا توضحه بِمَا تنعته بِهِ ونعته الْأَسْمَاء الَّتِي فِيهَا الْألف وَاللَّام وَيجوز أَن تنعته بِالصِّفَاتِ الَّتِي فِيهَا الْألف وَاللَّام إِذا أَقمت الصّفة مقَام الْمَوْصُوف فَتَقول مَرَرْت بِهَذَا الطَّوِيل إِذا أَشرت إِلَيْهِ فَعلم مَا تَعْنِي بالطويل"(المبرد،١٩٩٤: ٤/ ٢١٦)، ومن المواضع التي اعتنى المبرد بها هي ظاهرة "أمن اللبس"(يُعد أمن اللبس نمطاً لغويّاً يرتبط ارتباطاً كلياً بالقواعد النحوية، وما يتصل بها من قياس وتعليل فضلاً عن الإعراب والمعنى، فالمتكلم حرّ في صياغة التراكيب النحويّة وفق المستوى النحويّ الصحيح، (يُنظر: الملخ، حسن خميس،٢٠٠٠، ١٢٩– ١٣٠)، التي تؤدي إلى الغموض وعدم وضوح كلام المتكلم على السامع، ومن قبيل ذلك كلامه عن لام الملك المفتوحة إذ يقول: " أصلها عندنا الفتح... فإذا قلت: المال لِزيد كسرتها؛ لئلا تلتبس بلام الابتداء... وموضع الالتباس أنّك لو قلت: إنّ زيداً لَهذا، وإن عمراً لَذلك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيهما أردت... فأمّا أمنُك الالتباس في اللام مع المضمر؛ فإنّما ذلك لأنّ ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجر... فلاختلاف اللفظين أمن اللبس"(المبرد، ١٩٩٤: ١/ ٣٨٩ –٣٩٠)، لقد اشترط المبرد وضوح العبارة وعدم لبسها على المخاطب في صياغة التراكيب، إذ رد الكثير من التراكيب النحويّة لعدم الالتزام بقواعد التواصل اللغوي، إذ يقول: "ويقبح أَن تَقول: الذي ظننته زيدا أَخُوك؛ لما يدْخل الْكَلَام من اللّبْس. أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: ظَنَنْت زيدا أَخَاك، فَإِنَّمَا يَقع الشَّك في الْأُخوة فَإِن قلت: ظَنَنْت أَخَاك زيداً – أوقعت الشَّك في التَّسْمِيَة وَإِنَّمَا يصلح التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير إِذا كَانَ الْكَلَام موضحا"(المبرد، ١٩٩٤: ٣/ ٩٥) .يعمل المتكلم على استعمال جميع الوسائل بما فيها عد الكثير من الأساليب والتراكيب النحوية بأنها غير مستساغة للمتلقي، ويُمثل هذا الجانب سعة في اللّغة العربيّة من أجل مراعاة حالة المخاطب (الخفاجي، ٢٠٠٨: ٩٨).

إن علم المُخاطب عند المبرد يُعد ركناً أساسياً في سير العلمية التواصلية، فضلاً عن أثره في بناء النص اللغويّ بصورة كاملة، ومن قبيل ذلك قوله: "وَاعْلَم أَن الدُّعَاء بِمَنْزِلَة الْأَمر وَالنَّهْي فِي الْجَزْم والحذف عِنْد المخاطبة، وَإِنَّمَا قيل دُعَاء وَطلبٌ للمعنى؛ لِأَنَّك تَأمر من هُوَ دُونك، وتطلب إِلَى من أَنْت دونه، وَذَلِكَ قَوْلك: ليغفر اللهُ لزيد، وَتقول: اللَّهُمَّ اغْفِر لي؛ كَمَا تَقول اضْرِب عمرا. فَأَما قَوْلك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، وَنَحْو ذَلِك فَإِن لَفظه لفظ الْخَبَر وَمَعْنَاهُ الطّلبُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لعلم السَّامع أَنَّك لَا تخبر عَن الله –عز وَجل– وَإِنَّمَا تسأل"(المبرد ،١٩٩٤: ٢/ ١٣٠)، والناظر في هذا النصّ يدرك بأن الحذف الموجود في التركيب معلوم عند المخاطب في ضوء التواصل بينه وبين السامع، وإن نجاح أي عملية تواصل تستهدف الخطاب يشترط فيها التعاون بين المتكلم والمخاطب(شفطر،٢٠٢١: ٩٩–١٠٠)، وإن المُتكلم وإن كان متقدماً على المخاطب في سبقه الزمني إلا أنه " ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته" (عبد الرحمن، ٢٠٠٠،٥٠).

قد يعمد المُتكلم في بناء النص الخطابيّ إلى الاختصار في كلامه، مع مراعاة المخاطب ويذكر ما له أهميه لدى المتلقي(الخفاجي، ٢٠٠٨: ٦٤، وكادة، ٢٠١٢م ٣٣١)، ولهذا بين المبرد بعض مواضع الحذف بأن الاستغناء عن ذكرها كان لعلم السامع، إذ يقول: "إِذا رَأَيْت رجلا فد سدّد سَهْماً فَسمِعت صَوتاً: القرطاس وَاللهِ، أَي: أَصَاب القرطاس، أَو رَأَيْت قوماً يتوقعون هلالا، ثمَّ سَمِعت تَكْبِيرا قلت: الْهلَال وَالله أَي: رَأَوْا الْهلَال. وَمثل هَذَا مَرَرْت بِرَجُل

زيدٌ، لما قلت: مَرَرْت بِرَجُل أردْت أَن تبين من هُوَ؟ فكأنك قلت: هُوَ زيد. وعَلى هَذَا قَول الله عز وَجل **{بشر من ذَلِكُم النَّار}**(سورة الحج: ٧٢)، وَتقول: الْبر بِخَمْسِينَ، وَالسمن منوان، فتحذف الْكرّ وَالدِّرْهَم لعلم السَّامع فَإِنَّهُمَا اللَّذَان يُسعر عَلَيْهِمَا. وَمِمَّا يحذف لعلم الْمُخَاطب بِمَا يقْصد لَهُ قَوْلهم: لَا عَلَيْك إِنَّمَا يُرِيدُونَ: لَا بَأْس عَلَيْك. وَقَوْلهمْ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غير إِنَّمَا يُرِيدُونَ لَيْسَ إِلَّا ذَلِك"(المبرد ، ١٩٩٤: ٤/ ١٢٩)، فالحذف كان هنا اعتماداً على معرفة المخاطب بأحوال الكلام الذي يقصده المتكلم، فضلاً عن ذلك، فأن الخطاب يحمل إشارات، ودلائل سياقية، أو معنوية، تجعل من المُتكلم يستغني عن ذكر بعض الألفاظ، التي يعرفها المُتلقي من المعنى العام للتركيب (الخفاجي ، ٢٠٠٨: ٦٩).

التوهم: هو تعرض المخاطب إلى سوء فهم للمعاني المتحصلة من التراكيب النحويّة التي يعمل المتكلم على إنشائها (الخفاجي ، ٢٠٠٨: ١٠٣) ، لقد جعل المبرد المتكلم يراعي المخاطب في وضعه للتراكيب على اختلاف أنماطها، إذ يقول: "أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: رجل قَائِم أَو رجل ظريف، لم تفد السَّامع شَيْئا؛ لِأَن هَذَا لَا يستنكر أَن يكون مثله كثيرا، وَقد فسرنا هَذَا فِي بَاب إِن، وَبَاب كَانَ وَلَو قلت: خير مِنْك جَاءَنِي، أَو صَاحب لزيد عِنْدِي، جَازَ وَإِن كَانَا نكرتين، وَصَارَ فيهمَا فَائِدَة لتقريبك إيَّاهُمَا من المعارف"(المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ١٢٧) ، يرى المبرد أن المُتكلم لو اقتصر على قوله: (رجل قائم أو رجل ظريف) لم يحصل المتلقي للكلام على أي فائدة من التركيب، وهو ما يُطلق عليه بتوهم المُخاطب(وهي عدم اتضاح المقصود من الرسالة عند المخاطب، ومن قبيل ذلك يقول المبرد: "إِذا قَالَ لَك رجل جَاءَنِي عبد الله فَإِن السُّؤَال إِذا كنت تعرف جمَاعَة كلهم عبد الله من عبد الله؟ وَإِذا قَالَ رَأَيْت عبد الله، قلت من عبد الله؟ وَإِن قَالَ مَرَرْت بِعَبْد الله قلت من عبد الله؟ فَهَذَا سَبِيل كل اسْم علم مستفهم عَنهُ أَن تحكيه كَمَا قَالَ الْمخبر. وَلَو قلت فِي جَمِيع هَذَا من عبد الله؟ كَانَ حسنا جيدا وَإِنَّمَا حكيت ليعلم السَّامع أَنَّك تسأله عَن هَذَا الَّذِي ذكر بِعَيْنِه وَلم تبتدئ بالسؤال عَن آخر لَهُ"(المبرد، ١٩٩٤: ٢/ ٣٠٨) ، فأنّ عدم فهم المُخاطب من المقصود في الكلام يجعله يسأل المتكلم عما يُريد إيصاله من رسالة، فالمتكلم ملزم في صياغة كلامه على النمط الذي يفهمه المتلقي(العوادي، ٢٠١٠، ٥٧– ٥٨)، قد يتعرض المخاطب إلى عدم وضوح المقصود من الألفاظ والتركيب، وهنا يعمل المتكلم في شتى الوسائل إلى استعمال الأساليب، أو أي طريقة بيانية أخرى، تساعده على توضيح الغموض الذي يكتنف التركيب ويُعيد المعاني ومقاصد الخطاب

وقد يلجأ المتكلم في صياغته للتراكيب اللغويّة إلى استعمال بعض الألفاظ، ذات مدلول تعمل على إزالة ما يقع على المخاطب من توهم وعدم اتضاح المعنى، ومن قبيل ذلك استعمال المبرد كلمة "غير" وما تحمله من معاني دلالية تضفيها على التركيب، يقول: "فَإِذا قَالَ مَرَرْت بِرَجُل غير زيد فقد أفادك أَن الرجل الَّذِي مَرَرْت بِهِ سوى زيد وَكَذَلِكَ مَرَرْت بِرَجُل غَيْرك كَأَنَّهُ قَالَ مَرَرْت بِرَجُل آخر لِئَلَّا يتَوَهَّم السَّامع أَنه بِعَيْنِه"(المبرد، ١٩٩٤: ٤/ ٢٩٣)، فأنّ المُتكلم عند استعماله لكلمة "غير" جعل من المتلقي للكلام، يذهب في التفكير مذهباً آخر، يختلف عما لو كان الكلام خالياً من هذه الكلمة، فأعطت دلالة كلمة "غير" معنى بأن الرجل المقصود في الكلام، الذي ذكره المُتكلم، هو ليس بزيد وإنما رجل آخر، أن من أهم مقاصد المتكلم في الخطاب، هو وضوحه وتحقيق غرض يفهمه المتلقي للكلام(العواديّ، ٢٠١٠، ١٠٨).

قسم علماء النحو الجملة على نمطين، الأول هدفها الإخبار، والثانية الجملة الإنشائية والتي تحمل مقاصد النهي والنداء والأمر والاستفهام والترجي والتعجب والمدح والذم... إلخ من المقاصد البيانية التي يقصدها المتكلم في سبكه للتراكيب(السامرائي،٢٠٠٧، ١٧٠)، وقد ذكر المبرد فالابتداء نحو قولك: "زيدٌ، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تُخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيدٌ، ولكنت قائلا له: رجلٌ يقال له زيدٌ فلما كان يعرف زيداً، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"(المبرد ١٩٩٤: ٤/ ١٢٦)، وإن الاقتصار على قول (زيد) لم يُفد السامع أو المتلقي بأي شيء، ولهذا جاء بفائدة

الخبر الذي يعمل على صحة معنى الكلام، وأن "الغرض من الإخبارات إفادة المُخاطب بما ليس عنده"(المبرد ١٩٩٤: ٤/ ١٢٦) ، يُمثل المتلقي في المنهج التداوليّ هو المُستقبل والمرسل إليه القارئ بنفس الوقت، ولهذا أخذ حيزاً كبيراً في اهتمام عمليات التخاطب(المبارك، ١٩٩٩: ٢٩- ٣٠).

إن المخاطب عند المبرد لم يكن عنصراً هامشياً في التحليل النحويّ للنص للغويّ، وإنما كان ذا أهمية في تبين الأثر الذي يتركه القائل عليه، وهذا ما أشار إليه المبرد قائلاً: " وَأما عدا وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدا لِأَنَّهُ لما قَالَ جَاءَ الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن بَعضهم زيدا فَقَالَ عدا زيدا أَي جَاوز بَعضهم زيدا"(المبرد،٤،١٩٩٤/ ٤٢٦) أن نظر المبرد إلى حالة السامع تبين عمق التفاعل الذي يحدث بين عناصر الخطاب، ولهذا حدد بعض الدارسين بأن خطاب المتكلم له وقع وأثر في نفس المُخاطب(الخفاجي، ٢٠٠٨، ٨٢- ٨٣).

لقد كانت وظيفة اللّغة التواصليّة حاضرة في الكثير من المباحث والموضوعات، التي عالجها الكثير من علماء اللّغة العربية لا سيما علماء النحو، بل جُعلت وظيفة الإبانة عن المعاني والمقاصد التي يُريد المتكلم إيصالها إلى المُخاطب، أحد أهم المسائل التي ارتبطت بالفكر النحويّ العربيّ.

يرى المبرد بأن المخاطب أو السامع قد يتعرض للإبهام نتيجة عدم وضوح المقصود من كلام المرسل له، فضلاً عن عدم وجود قرينة لغوية أو سياقية تساعده على فهم المراد من التركيب، ومن قبيل ذلك يقول المبرد: "لأَنَّك إِذا قلت جاءَني رجل فقد ذكرت منكوراً فإِذا أَدخلت الأَلف وَاللَّام صَار معرفَة معهودا، وإِذا قلت: زيد يأْكل فأَنت مُبْهم على السَّامع لَا يدْرِي أَهو فِي حَال أَكْلِ أَم يُوقع ذَلِك فِيمَا يُسْتَقْبل فإِذا قلت: سيأْكل أَو سَوف يأْكل فقد أَبنت أَنَّه لما يسْتَقْبل" (المبرد، ١٩٩٤: ١/ ٢٢٢).

في ضوء ما سبق يمكن القول: بأن المخاطب وما يحمله من دلالات تعبيرية ولغويّة، كان حاضراً وشاخصاً في الفكر النحويّ عند المبرد، فقد وضع جَلَّ قواعده على مراعاة المتلقي للكلام، وفق الحالة التي تُبنى عليها اللّغة، فعلم المخاطب، وشكه، وجهله بمقاصد المتكلم كان سمة بارزة في الكثير من المواطن التي عالجها المبرد، فضلاً عن ذلك، شكل المخاطب أداة تُبين الكثير من الإحكام النحويّة والإعرابية وصلتها بالجانب الاستعمالي التداوليّ.

الخاتمة: وفي الأخير، نُشير إلى أهم نتائج البحث وهي:

تُعدّ حالة المُخاطب في كتاب المقتضب للمبرد معيارًا أساسيًا في التحليل النحويّ، وفهم أغراضه، وجوانب استعماله، فهي تلعب دورًا مهمًا في تنسيق الجمل، وتحليلها في هذا الكتاب، إذ يتم التأثير على القواعد النحويّة، واختيار التراكيب استنادًا إلى الغاية المتوقعة واحتياجات المتلقي لها. فحالة المخاطب كانت ذات وجود بارز في الاهتمام النحوي لدى المبرد، إذ وجدناه يقبل أو يرفض الجمل النحوية بناءً على استجابة المتلقي لها، وتعكس هذه الاستجابة تأثير حالة المُخاطب على التحليل النحويّ، وتوظيفه للغة، وقد أصر المبرد على ضرورة تنسيق المتكلم تراكيبه النحويّة وفق مقبولية المتلقي، دون أن يقع المتلقي في حيرة أو سوء الفهم. إذ جاءت هذه الاشتراطات لتعكس تأثير حالة المخاطب على البناء النحوي، وتوظيف اللّغة في الكتاب لتجنب أي ابتعاد عن المقاصد الاتصالية والتواصلية، ويلعب المتكلم والمخاطب دورًا حاسمًا في دراسة النحو، إذ يعد قاعدة العملية الاتصالية. فبوجود المخاطب، يتحدد مدى قبول التراكيب والجمل اللغوية التي يستعملها المتكلم. ومن هذا المنطلق، يولي المبرد أهمية كبيرة لكل عنصر من عناصر التواصل في دراسته النحوية. فهو يدرك أن فهم المخاطب للتركيب النحوي مهم لتحقيق الانتقال اللغوي بنجاح وتجنب أي سوء فهم أو تداعيات غير مرغوب فيها.

المصادر والمراجع:

- **القران الكريم**
- ابن جني، أبو الفتح عثمان،(١٩٥٢)، الخصائص/ ط١، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بيروت– لبنان.
- أبو موسى، محمد(١٩٨٧م)، دلالات التراكيب دراسة بلاغية،ط٢، مكتبة وهبه، القاهرة– مصر.
- آل صوينت، مؤيد عبيد،(٢٠٠٩) الخطاب القرآني دراسة في البُعد التداوليّ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية– كلية الآداب – قسم اللّغة العربية.
- الجرجاني، عبد القاهر،(٢٠٠١م) أسرار البلاغة في علم البيان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الحباشة، صابر، (٢٠١١م)مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ط١، صفحات للدراسات والنشر، دمشق– سوريا.
- حسان، تمام، (٢٠٠١م)اللّغة بين المعيارية والوصفية،ط٤، عالم الكتب، القاهرة– مصر.
- حسين،٢٠٠٦، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، جامعة الموصل، كلية التربية، أطروحة دكتوراه.
- حمادي، إسماعيل، وداود، طارش،٢٠٢٢، المقصدية في شعر السجون والأسرى دراسة تداولية، ٢٠٢٢م، بحث، مجلة كلية التربية – جامعة واسط، المجلد، ٤٨، رقم ٣.
- حماسة، محمد، (٢٠٠٠م)النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، دار الشروق،ط١، القاهرة–مصر.
- الخزاعي، عمار إحسان،(٢٠٢١م) المُشيرات المقامية عند الجاحظ مقاربة في الاتجاه التداوليّ، جامعة القادسية، كلية التربية ، أطروحة دكتوراه.
- الخفاجي، بان،(٢٠٠٨م) مراعاة المخاطب في النحو العربي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- السامرائي، فاضل،٢٠٠٧م، الجملة العربية تأليفها وأقسامها،ط١، دار الفكر، عمان– الأردن.
- السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله،(١٩٩٢م) نتائج الفكر في النحو، تحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- سيبويه، أبو بشر،(١٩٨٨م) الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٩٨٧م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد الإله وآخرون، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق.
- شفطر، إيهاب،٢٠٢١، أثر المُخاطب في توجيه الحكم النحويّ مقاربة تداوليّة في شرح الكافية للرضيّ(ت٦٨٦ه)، ، بحث، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد– مصر، العدد١٧.
- الشناوي، خالد نعيم،(٢٠٢١م) الخطاب النحوي القديم وصف وتحليل، ط١، دار المشرق، العراق.
- الشهري، عبد الرحمن،(٢٠٠٤م)، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت– لبنان.
- صحراويّ، مسعود،(٢٠٠٥م) التداوليّة عند العلماء العرب،ط١، دار الطليعة، بيروت- لبنان.
- عبد الرحمن، طه، (٢٠٠٠م)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- عبيدات، محمود مبارك،٢٠١٤م، ملامح اللسانيات التواصلية في التراث النحويّ العربيّ، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- العواديّ، اسعد خلف، ٢٠١٠م، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بابل– العراق.
- كادة، ليلى، ٢٠١٢م، المكون التداوليّ في النظرية اللسانيّة العربيّة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات جامعة باتنة– الجزائر.

- الماضي، سامي،(٢٠٠٦م)، الدلالة النحويّة في كتاب المقتضب للمبرّد، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.
- المبارك، محمد،١٩٩٩م، استقبال النصّ عند العرب، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (١٩٩٤م)، كتاب المقتضب، ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة– مصر.
- الملخ، حسن خميس،٢٠٠٠م، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمُحدثين،ط١،دار الشروق، عمان– الأردن.
- الموسى، نهاد،(١٩٨٠م) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان.